

وحيث إن مقتضى نص المادة 195 من الدستور والمادتين (48، 49) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979، أن يكون للأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، وقراراتها، حجية مطلقة في مواجهة كافة، وبالنسبة إلى الدولة بسطاتها المختلفة، باعتبارها قولاً فصلاً في المسألة المقضى فيها، وهي حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيها أو إعادة طرحها عليها من جديد لمراجعتها، ومن ثم تغدو الخصومة الدعوى الماثلة منتهية.

لذلك

قررت المحكمة، في غرفة مشورة، اعتبار الخصومة منتهية.
أمين السر
رئيس المحكمة